

## قضية

دور المعلمين تحت قبضة قوى الأهر الواقع:

## وزير التربية يستبعد هديرت فائزين

## قأت الحاج

إرضاء لجهة نافذة، كلف وزير التربية أكرم شهيب، بموجب القرار 977 بتاريخ 2019/12/30، المرشح حسين الزغير بإدارة دار المعلمين في بنت جبيل، رغم نيله العلامة الأدنى (20 من 40) من بين ثلاثة مرشحين شاركوا في المباراة الشفهية التي أجرتها لجنة مؤلفة من موظفين في المركز التربوي للبحوث والإنماء، وقد حاز عباس سمحات العلامة الأعلى (22.5 من 40)، فيما حصلت المرشحة الثانية صوفيا طالب على علامة 20,5 من 40.

وفي دار المعلمين في النبطية، نزل شهيب عند رغبة قاض صدوق، كلفه، بموجب القرار 978 بتاريخ 2019/12/30، المرشحة زينات عبد بإدارة الدار، علماً أنها حازت المرتبة الثالثة من بين أربعة مرشحين



## تكليف اصحاب المعلومات الدني بعد ضغوط سياسية وشخصية



وبعلامة 22,5 من 40، في حين أن الفائزة سمر شمس الدين نالت علامة 27,25 من 40 وحصل المرشح الثاني وائل نعمة علامة على 26 من 40، ونال حسن مغربيل العلامة الأدنى (20 من 40).

وكان المركز التربوي رفع تقرير اللجنة إلى شهيب، في 25 أيلول الماضي، وقضى قرارها بتعيين كل من عباس سمحات بإدارة دار المعلمين في بنت جبيل وسمر شمس الدين بإدارة دار المعلمين في النبطية، وقد سُجِّل التقرير تحت رقم 11/10660 في قلم مكتب الوزير، وهو مسموّر بتوقيعات أعضاء اللجنة على النتائج، بمن فيهم مستشار الوزير وممثل في المركز التربوي نادر حذيفة. مع ذلك، فالشكوك لا تطل وزير فحسب إنما لجنة المركز التربوي نفسها ومن ضمّ ومن يعينها

## تقرير



حجب إعلان المعلومات لديه إضاهي على عدم الشفافية (هيلم الموسوي)

والمعايير التي على أساسها تضع العلامة، ما حصل دليل إضافي على فشل الدولة تحت ضربات المرجعيات السياسية والأحزاب الطائفية التي

تركّ من تريب، رغم وجود شروط محددة للتعيين ينص عليها القانون 2009/73. إذ لا تزال بدعة أن يكون المدير ابن الضيقة أو ابن

العائلة أو ابن التنظيم السياسي، بصرف النظر عن كفاءته المهنية، سارية المفعول. استبعاد الأكثر كفاءة من بين

المرشحين المتقدمين للمركز الشاغر يعني أن هناك خللاً يصيب نظام المقابلات نفسه، وأنه لا داعي لأن تكون هناك لجنة لاختبار أهلية

## توجس من ورشة المناهج

يتوجس تربويون من ورشة تطوير المناهج التي ينتظر أن يطلقها المركز التربوي للبحوث والإنماء غداً، وتطرح في أزوقة المركز علامات استفهام بشأن السرية التي تلف إعلان موعد احتفال إطلاق الورشة، ففي وقت جرى الحديث عن أنّ الاحتفال سيكون غداً، لم يحدد حتى الآن زمانه ومكانه وبرنامجها.

وكان المركز قد حظي، أخيراً، بـ «بحبوحة» مالية بعد إبرام اتفاقية قرض وهبتين بين لبنان والبنك الدولي لمبادرة دعم توفير التعلم لجميع الأطفال في لبنان (S2R2)، بقيمة 204 ملايين دولار، وتتوزع الأموال بين المركز التربوي ووزارة التربية، وهي عبارة عن دعم المجتمع الدولي للمجتمعات المضيفة التي تستقبل اللاجئين السوريين بشكل خاص، وإن كان سيخصص جزء كبير منها لورشة تجديد المناهج التي هي حاجة أساسية في لبنان، إذ لم تعدل منذ العام 1997. إلا أن التوجس ينبع من كيفية استخدام المركز التربوي لهذه الأموال، وهل يحق لنا قبول ميات مشروطة بقروض في الطرف الحالي الذي يمر به لبنان؟ وهل تتوافر الظروف المناسبة لهذا التعديل؟ وهل يمكن أن نراكم على اكتاف اللبنانيين مزيداً من الديون؟ خصوصاً أن محاولة جرت عام 2011 لتعديل المناهج وصرفت عليها أموال طائلة من دون أن تكتمل، بل أتلفت المناهج المعدلة، وكتب صفوف الأول والثاني والثالث الأساسي بعد تأليفها، بسبب عدم توفر المعايير فيها، فهل نحن اليوم أمام المحاولة الفاشلة نفسها؟ وإذا كانت كل شاردة وواردة في المركز التربوي ووزارة التربية يجري التخاصص عليها، فهل سينجو مشروع المناهج من أيدي أزام الأطراف السياسية التي تسبب على كل من الوزارة والمركز؟

يتحمر الخلاف بين أهل المركز والتربويين الذين ينتقدون حول نقاط عدة أهمها مشروعية استعمال قروض ومراكمة الديون على اللبنانيين من جهة، وتحديد الأولويات التربوية في استعمالها من جهة ثانية. أما نقطة الخلاف الثالثة فتعود إلى نهج العمل القائم على المحاصصة، إذ يسيطر المقربون والمخطفون على المشاريع الأساسية، ما يؤثر في نوعية المنتج، أي المنهاج والكتب التعليمية للمدرسة الرسمية.

يرأى التربويين، تحتاج ورشة المناهج إلى استقرار معين لانجازها، ومن غير المقبول أن نكتب مناهجنا بأموال خارجية مشروطة.

المرشح تدرس الطلبات وتجري المقابلات وتضع العلامات، إذا كان القانون سيطبق وفق المحسوبيات. المفارقة الأخرى أن تعثر على قرار موقع من وزير التربية السابق سمير الجسر يحمل الرقم 707/م/2004 (أصول وشروط ومعايير تعيين مديري المدارس الرسمية في مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي) لا يزال ساري المفعول حتى اليوم عند تعيين المديرين في التعليم الرسمي الأساسي، وهو ينص في مادته الرابعة على: «... يجري ترتيب الناجحين وفق مجموع العلامات التي نالها كل مرشح في اختيار الأهلية والشهادات، ويعين المدير لقولي مهام الإدارة الثلاثة الأول في الترتيب المذكور».

ويمكن التذرع به في دور المعلمين بما أنّ القانون 2009/73 الخاص بتعيين المديرين في المدارس والثانويات الرسمية يشمل أيضاً المركز التربوي إذ ينص في مادته الرابعة على: «يعين المدير بقرار يصدر عن وزير التربية بناءً على اقتراح رئيس المركز التربوي بما عني مديري دور المعلمين والمعلمات».

النص القانوني الذي يسمح للوزير باختيار أحد الثلاثة الأوائل يترك هامشاً له للمقايضة ولتطبيق قاعدة «مرقلي ترقلك»، في حين أن الاكتفاء بإعلان المراتب حسب إبقاء العلامات طى الكتمان سبب إضافي لعدم الشفافية. وإذا كانت صلاحيات الوزير الدستورية خارج مساءلة التفتيش المركزي، فمن يسأله في صلاحياته الإدارية التي يضر سوء استخدامها بالصلحة التربوية العامة، تماماً كما يحصل في تعيين مديرين وفق المحسوبيات السياسية؟

إجراء رقابته المسبقة بعد تأمين الاعتمادات اللازمة لها، كما استند، لتأكيد وجهة، إلى ما ورد في قرار المفارقة لتناحية الطلب من الإدارة عرض مشروع عقد العام 2020 على موافقة الديوان بتنفيذه. واعتبر خميس أنه لا يمكن حفظ حقوق الهيئة و«حقوق الغير» المترتبة من جراء «إجراء رقابية مسبقة بشكل لاحق»، لأن من شأن ذلك تعطيل مفهوم الرقابة المسبقة وغاياتها، كما من شأن ذلك إضعاف صفة الرجعية عليها بشكل يؤدي إلى تعطيل منطق المساءلة والمحاسبة وإيجاد النزاع لإدارة للتفقت من الرقابة المسبقة. ولذلك، وحماية الحقوق الهامة كما الغير، من جراء تنفيذ أعمال الصيانة التي اقتضتها

ضرورة تسير المرفق العام، فإنه «يمكن تطبيقاً لمبدأ إزاء الإدارة على حساب الغير، توقيع عقود مصالحة في هذا الخصوص وعرضها على هيئة التشريع».

بناءً على كل ما سبق، وانطلاقاً من صلاحيته المستمدة من المادة 43 من

القانون تنظيم ديوان المحاسبة، دعا خميس الغرفة المعنية، في طلب إعادة النظر الصادر في 2020/1/3، إلى «اتخاذ القرار المناسب بعدم الموافقة على مشروع العقد المذكور، وذلك حرصاً على المصلحة العامة وحفاظاً على الأموال العمومية».

بالتوازي مع كتابه هذا، راسل خميس وزير الاتصالات طلباً منه «التربيت في توقيع العقد، وإعطاء مجراه القانوني إلى حين صدور قرار ديوان المحاسبة في خصوص طلب إعادة النظر بقرار الموافقة على العقد».

عملياً، جُمِد العقد. إذ إن هذا الاعتراض إلى إنهاء كل محاولات توقيعها قبل نهاية عام 2019. وبالنسبة، فإن السنة المالية المتعلقة بمضمونه انتهت. وهذا يعني أن

## لبنان

## تقرير

## محتجون يستيحبون طرابلس... والحراك يتبرأ منهم

الدروس وتأجيل الامتحانات في فروع الجامعة اللبنانية الكائنة في المنطقة وفي فروع الجامعات الخاصة الموجود أغلبها بالقرب منها. استباحة شوارع المدينة لم تقتصر عند هذه الحدود، إذ عمد محتجون الى إغلاق مركز مالبة وعقارية طرابلس، ومنعوا الموظفين من الدخول إليها، باستفاد، ما دفع بالقوى الأمنية، التي عززت حضورها بقوات مكافحة الشغب، من المدينة وتقديم استقالته، على وقع هتافات حملت شتائم وشعارات اتهمته بالفساد، ما دفع بالقوى الأمنية، التي وسط انتشار للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، وهو المركز الذي أغلقه سابقاً محتجون أكثر من شهر ونصف شهر، قبل أن يعاد فتحه قبل نهاية العام الماضي بآسام.

وعند المدخل الشرقي لطرابلس، أغلق محتجون الطريق الرئيسي الذي يربط بين المدينة وزغرتا بالإطارات المشتعلة وحاوليات النفايات عند طلعة المشروع المؤدية إلى محلة القبة، ما جعل السائقين يستغيضون عن سلوك أوتوستراد مجدلياً بالدخول إلى محلة القبة، التي شهدت شوارعها واضحة ازدهاماً خائفاً.

المحتجون الذين يقول ناشطون في الحراك الشعبي في طرابلس إنهم «فئة طارئة على الثورة، ولم نشاهد أفرادها معنا أبداً طيلة الفترة السابقة»، وهم يشوهون الصورة الناصعة للمدينة التي طبعت في أذهان اللبنانيين، حولوا يوم الطرابلسيين والقادمين إلى المدينة يوم أمس إلى جحيم بكل معنى الكلمة.

البولغار الرئيسي الذي يشق وسط المدينة من شمالها إلى جنوبها، قلعته المحتجون بحاويات النفايات، شارع المختين ومقابل المبنى السابق للضمان الاجتماعي في المدينة، وعند إشارة شارع عزمي، حيث وقع إشكال بين سائق سيارة أجرة ومحتجين تعرضوا له وليسأرته بالضرب والتكسير، وإشارة شارع المصارف، وصولاً إلى ساحة عبد الحميد كرامي (ساحة النور)، فضلاً عن تقاطع الجصاص عند المدخل الجنوبي للمدينة والطريق المؤدية من هناك إلى مستشفى هيكل وبلدة ضهر العين المجاورة، ما سبق أدى إلى تعطيل

الاعتماد قد سقط أيضاً لأنه ليس معقوداً ولا مسدوراً، على ما يقول مصدر مطلع على القضية. إعادة تأييد الغرفة على قرارها، وعدم اقتناع خميس بمبرراتها، يسمح له بتحويل الملف من الرقابة الإدارية إلى الرقابة القضائية. عندها، لن تكون حجة تخفيض قيمة الاعتماد المحاسبية في خصوص طلب إعادة النظر بقرار الموافقة على الأعمال المنفذة والخواتير الصادرة فعلاً كافياً ليبرز إعطاء «موافقة مسبقة» على عقد نفذ بكامله، مضمناً نفقات لا تدخل ضمن نطاق تصريف الأعمال. ويحسب المصدر، فإن التدقيق القضائي سيفرض دراسة كيفية صرف الأموال ومقدار الكسب المحقق من قبل الإدارة، وهو ما لا تؤديه الرقابة الإدارية.

المحتجون كانت ساحتها سرايا طرابلس، حيث اعتصموا عند مدخلها، الرئيسي والفروع حيث مقر فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، مطالبين بخروج محافظ الشمال رمزي نهاراً من مكتبه وطرده من المدينة وتقديم استقالته، على وقع هتافات حملت شتائم وشعارات اتهمته بالفساد، ما دفع بالقوى الأمنية، التي عززت حضورها بقوات مكافحة الشغب، من المواطنين ومنع دخول وخروج أحد من المواطنين والموظفين لأكثر من ساعتين، بعدما كانوا قد رفعوا في الأيام الماضية أسلاكاً شائكة على كامل الجدار المحيط بالسرايا.

لكن برغم ذلك، تمكنت إحدى الناشطات المشتعلة وحاوليات النفايات عند طلعة المشروع المؤدية إلى محلة القبة، ما جعل السائقين يستغيضون عن سلوك أوتوستراد مجدلياً بالدخول إلى محلة القبة، التي شهدت شوارعها واضحة ازدهاماً خائفاً.

نذرة تحركات أمس التي قام بها



## طالب المحتجون باستقالة محافظ الشمال وطرده من طرابلس



## طالب المحتجون باستقالة محافظ الشمال وطرده من طرابلس



## طالب المحتجون باستقالة محافظ الشمال وطرده من طرابلس



(هروان حطمح)